الزهار يؤكد على «العلاقات المميزة» مع سورية

سورية ترفع التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية

■ دمشق ـ يو بي أي: وافقت الحكومة السورية على رفع العلاقة السياسية والدبلوماسية مع السلطة الفلسطينية إضافة إلى خطوات أخرى تهدف إلى دعم الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس.

وللمرة الأولى منذ توقيع إقامة السلطة الفلسطينية عام 1994 وافقت سورية على رفع العلاقة السياسية مع الحكومة الفلسطينية الحالية والتي تحتل حماس مقاعدها البارزة.

وقال محمود الزهار وزير الخارجية الفلسطيني عقب اجتماع مع الرئيس بشار الأسد ونظيره وليد المعلم «كان لنا مجموعة مطالب وافقت عليها سورية منها اتفاق رفع العلاقة السياسية والتمثيل الدبلوماسي لدرجة أعلى حيث سيتم بحث الموضوع على مستوى اللجان الفنية».

وأضاف الزهار إن «سورية لا تمانع في أن تتقبل المواطنين الفلسطينيين بجواز السفر الفلسطيني مما سيسهل علينا التواصل ويخفف من معاناة المواطن الفلسطيني».

ومعلوم أن سورية لم تعترف إلى الآن بجواز سفر السلطة الفلسطينية وتفتح الباب لزيارات الفلسطينيين إليها بموجب وثيقة فلسطينية وفقا لإجراءات أمنية محددة، كان مواطنو غزة أكثر من يعانون منها.

وقال الزهار إن «سورية وافقت على الاتصال بالصفر الدولي المتعلق بفلسطين بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة» وهذا أيضا سابقة، إذ أن الاتصالات مع الفلسطينيين في الداخل كانت تتم عبر وسيط دولي ثالث.

وتابع إن «سورية وافقت على تفعيل الدعم الشعبي للقضية الفلسطينية واعتبار نهاية الشهر الجاري بداية للتضامن مع الشعب الفلسطيني ماديا وسياسيا» موجها الشكر للقيادة السورية «لاستجابتها السريعة لمطالب الحكومة الفلسطينية» ومشيرا إلى أن «وزير الداخلية الفلسطيني سيأتي ليستكمل إجراءات وقرارات أخرى متخذة بين الجانبين».

وقال الزهار في مطلع كلامه خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع نظيره وليد المعلم امس في دمشق إن سورية أكدت «دعم الشعب الفلسطيني بكل الإمكانات وقد تم الحديث عنها بالتفصيل كما أنها اعترفت بقرار الشارع الفلسطيني المتمثل بنتائج الانتخابات الأخيرة وبالحكومة في حين أكدنا نحن على موقفنا المرتبط بالثوابت الفلسطينية والعلاقات المتميزة مع سورية وبعض الدول العربية ونظرتنا تجاه الموقف الدولي وكيفية التعامل مع المرحلة القادمة».

ورفض الحديث عن خلافات مع مصر وقال إن «علاقاتنا بمصر متميزة جغرافيا وسياسيا وقد أكد لي معالي الوزير عمر سليمان موقف بلاده الثابت حيال القضية الفلسطينية».

واعتبر الموقف المصري «لا تشوبه شائبة وعلاقتنا تسير بالوتيرة المطلوبة».

وأضاف أن «ما تعلق عليه السلطة الفلسطينية من آمال يتحقق على أرض الواقع ولاسيما مستوى الدعم الذي قررته الجامعة من مخصصات للشعب الفلسطيني يتم الالتزام بها وقد أكدت كل دولة ذهبنا إليها التزامها بهذا الموضوع».

وأشار الزهار إلى أن «الدعم السياسي مهم بالنسبة لنا» مضيفا أن «بعض الدول بإيحاء من الصهيونية تريد أن تشكك بمصداقية تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل» مشددا على «دور جديد للشارع العربي في دعم القضية الفلسطينية ماديا وسياسيا».

وكرر موقف حركته من منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدا «الرغبة بالدخول إليها».

من جهته قال وليد المعلم وزير الخارجية السورية ان «بلاده لا تخشى أحدا من دعم القضية الفلسطينية كما أنها لا تخجل من هذا الدعم وستواصل ذلك واليوم هي أكثر حماسا لمواصلة هذا الدعم».

وكانت دمشق أعلنت أمس الاول على لسان منظمات شعبية لدعم الشعب الفلسطيني فتح باب التبرعات من خلال حسابين خاصين للسلطة والشعب الفلسطيني بضوء أخضر من الرئيس بشار الأسد.

الرئيس السوري بشار الاسد مستقبلا وزير الخارجية الفلسطيني محمد الزهار في دمشق امس (رويترز)

وزير العدل اللبناني يأمل في تعيين مدع عام دولي قبل انتهاء مهمة برامرتس

■ بيروت ـ اف ب: اعرب وزير العدل اللبناني شارل رزق امس الخميس عن امله بأن تعين الامم المتحدة مدعياً عاماً عام للمحكمة ذات الطابع الدولي التي ستنظر في جريمة اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الاسبق رفيق الحريري قبل انتهاء مهمة رئيس لجنة التحقيق الدولية الحالي منتصف حزيران (يونيو) المقبل.

ونقلت الوكالة الوطنية للاعلام الرسمية عن رزق دعوته امام الصحافيين إلى «الاسراع في تعيين مدع عام دولي».

وقال ان «العجلة في هذا الموضوع هي بسبب اقتراب تاريخ انتهاء مهمة برامرتس في منتصف شهر حزيران (يونيو) المقبل (...) لتجنب تعيين محقق ثالث جديد».

ويرافق رزق رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الذي زار واشنطن. وسينتقل الى نيويورك للقاء الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان.

واكد رزق ان لبنان «على عجلة لإنجاز اتفاقية انشاء المحكمة ذات الطابع الدولي مع الامم المتحدة» لتوافق عليها لاحقا الحكومة اللبنانية ثم مجلس النواب.

واشار الى ان شكل المحكمة وعدد اعضائها «سيناقش مع الامين العام للامم المتحدة»، موضحا ان التنفيذ «سيتم على مراحل».

وقال ان «المرحلة الاولى تكون بتعيين المدعي العام الذي سوف يكون دوليا يتولى معالجة حصيلة التحقيقات التي جمعها القضاء اللبناني ولجنة التحقيق الدولية برئاسة سيرج برامرتس وقبله ديتليف ميليس».

واضاف ان «المدعي العام الدولي يأخذ كل هذه المعطيات ويبني عليها القرار الاتهامي».

وكان قضاة لبنانيون ناقشوا مؤخرا في نيويورك موضوع تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي بعد زيارة قام بها الى بيروت المستشار القانوني للامم المتحدة نيكولا ميشال.

وجاءت هذه الخطوات بعد ان اوصى عنان في 21 اذار (مارس) وتلبية لطلب لبنان، بتشكيل محكمة «مختلطة» تضم قضاة لبنانيين ودوليين مقرها خارج لبنان لمحاكمة الذين سيوجه اليهم الاتهام باغتيال الحريري.

وقدم القاضي البلجيكي سيرج برامرتس الى الامم المتحدة اول تقرير له في 16 اذار (مارس) مشيرا الى احراز «تقدم» في التحقيق. وقد رأى ان تعاون سورية لاحقا سيكون اساسيا لكشف ملابسات الجريمة.

واعربت دمشق عن ارتياحها لهذا التقرير بعد ان كانت تتهم لرئيس السابق للجنة الدولية القاضي الالماني ديتليف ميليس بتسييس التحقيق.

وخلص ميليس في تقريرين اجرائيين قدمهما الى الامم المتحدة الى وجود «ادلة متقاطعة» عن تورط اجهزة الامن السورية واللبنانية في اغتيال الحريري، معتبرا ان التعاون السوري مع التحقيق غير كاف.

ولقي رفيق الحريري مصرعه مع 22 شخص آخرين في 14 شباط (فبراير) 2005 في عملية تفجير في بيروت.

صحيفة سورية تنتقد «الدور المشبوه» للارسن

وليد المعلم: سورية لا تستطيع ترسيم حدود شبعا لانها تحت الاحتلال

■ بيروت ـ اف ب: اكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم ان سورية لا تستطيع ترسيم حدود مزارع شبعا المتنازع عليها في جنوب لبنان «لانها تحت الاحتلال»، وذلك بعد دعوة المبعوث الدولي تيري رود ـ لارسن دمشق الى التعاون في هذا الاطار.

وفي مقاطع من حديث ادلى به مساء الاربعاء الى قناة «الجزيرة» الفضائية القطرية ونشرتها الصحف اللبنانية امس الخميس، قال المعلم ان «سورية لا تستطيع ترسيم حدود شبعا لكونها تحت الاحتلال»، متسائلا «هل سنرسل الاشخاص بالمظلات لترسيمها؟».

واضاف ان «سورية مستعدة لترسيم الحدود مع لبنان من الحدود الشمالية الى شبعا الخاضعة للاحتلال والتي لا يمكن ترسيم حدودها».

وردا على سؤال عن عدم تحديد سورية حتى الان موعدا لرئيس الحكومة اللبناني فؤاد السنيورة، قال المعلم «لم نتجاهل طلب السنيورة زيارة دمشق».

واضاف «نرحب دائما برئيس الحكومة اللبنانية انما نريد ان يبحث برنامج الزيارة في ملفات هامة لا ان نبدأ بملفات لا تستطيع سورية ولا لبنان حلها مثل شبعا». واكد ان «سورية تريد زيارة ناجحة تطبق نتائجها وتاليا فاننا نريد ان يحصل السنيورة على تفويض بجدول اعمال تقره الحكومة».

ولم تحدد دمشق حتى الان موعدا لزيارة رئيس الحكومة اللبناني الذي كلفه مؤتمر الحوار البحث مع المسؤولين السوريين في النقاط الاساسية التي تم التوافق عليها. وابرز هذه النقاط تحسين العلاقات بين البلدين عبر اقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود، بعد ان تم القبول بفصل ملف التحقيق في اغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري عن هذه العلاقات. وقلل المعلم من اهمية التبادل الدبلوماسي بين البلدين. وقال «اذا وجد الجانبان ان التبادل الدبلوماسي يخدم مصالح الشعبين اذا ذاك يمكن درس الامر».

وكان رود ـ لارسن دعا في تقريره نصف السنوي دمشق الى التعاون مع بيروت من اجل ترسيم الحدود خصوصا في نطاق مزارع شبعا ومن اجل اقامة علاقات ديبلوماسية.

وفي تعليق على التقرير الثالث لرود ـ لارسن، قال المعلم ان بلاده نفذت القسم المتعلق بها من القرار 1559. واضاف «ابلغت رود لارسن عندما التقيته في موسكو اننا غير جاهزين للبحث في شؤون اخرى في القرار (1559) لانها شأن لبناني ومن ضمن مواضيع الحوار».

وتنتقد مصادر سورية باستمرار مواقف رود ـ لارسن وتعتبر ان قضيتي ترسيم الحدود مع لبنان وانشاء سفارات لا علاقة لهما بالقرار 1559 الذي كلف مبعوث الامم المتحدة تطبيقه.

وادى القرار 1559 الذي صدر في ايلول (سبتمبر) 2004 الى سحب القوات السورية من لبنان في نيسان (ابريل) 2005. وهو ينص ايضا على نزع سلاح حزب الله والفصائل الفلسطينية وعلى انتخاب رئيس للجمهورية بدون تدخلات خارجية.

من جهة اخرى، عبر وزير الخارجية السوري عن «استغراب كبير» من الموقف الفرنسي تجاه سورية ملمحا الى ان سببه العلاقة الشخصية القوية التي كانت تربط رئيسها بالحريري الذي اشارت لجنة التحقيق الدولية في اول تقريرين لها حول اغتياله الى احتماع تورط الاجهزة الامنية السورية واللبنانية في قتله.

واضاف المعلم ان «فرنسا تقف في خندق واحد مع الولايات المتحدة للضغط على سورية وهو الامر الذي نستنكره رسميا وشعبيا»، مشيرا الى ان «مشكلة سورية مع فرنسا شخصنة المشكلة».

وانتقدت صحيفة سورية رسمية امس الخميس ما اسمته «الدور المشبوه» الذي يقوم بها المبعوث الدولي تيري رود لارسن الذي دعا دمشق في تقرير قدمه الثلاثاء الى الامم المتحدة، الى «اتخاذ التدابير الآيلة الى اقامة سفارات وترسيم الحدود مع لبنان».

وقالت صحيفة «الثورة» «يبدو ان مبعوث الامم المتحدة تيري رود لارسن تخلى عن دوره كمبعوث اممي يفترض به الموضوعية والحياد، فانحاز الى طرف في ما يدور من سجال لبناني داخلي على حساب طرف آخر واقحم نفسه في مواضيع تخص سورية ولبنان ولا يحق لاحد التدخل فيها».

وقالت الصحيفة ان ما جاء في تقرير رود لارسن المكلف متابعة تنفيذ القرار الدولي 1559 «يعتبر خروجا عن المهمة الموكلة اليه وتدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لسورية ولبنان».

علي ابو شاهين مسؤول العلاقات السياسية لحركة الجهاد الاسلامي لـ«القدس العربي»:

عملية تل ابيب لم تأت لارباك حماس بل بالانسجام مع برنامجها الحكومي الداعم للمقاومة

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

قال علي ابو شاهين، مسؤول العلاقات الخارجية في حركة الجهاد الاسلامي لـ«القدس العربي» امس الخميس انه على اسرائيل ان تعلم انه كلما زادت من تصعيدها كلما ازداد رد فعل المقاومة بما في ذلك الاراضي المحتلة عام 48. وتابع انه لامجال للحديث عن هدنة حتى لو كان الشرط الانسحاب الى حدود عام 67، واولويتنا هي استمرار الكفاح المسلح، واشار الى ان عملية تل ابيب جاءت ردا على عمليات اغتيال الناشطين، واعتقال سعدات ورفاقه من سجن اريحا وعلى تصريحات موفاز لمحو حركة الجهاد.

وقال ان «تحقير ابو مازن للعملية لا يليق به ونطالبه بالاعتذار والانسجام مع الحكومة وشعبه الفلسطيني»، واكد انه لا خلاف استراتيجياً بين الجهاد وحماس و«نحن منسجمون بالرؤية والاستراتيجية بضرورة العمل على اعادة الحق الفلسطيني عبر خيار المقاومة»، مضيفا ان الانظمة العربية ادخلت نفسها ضمن الجهود الدولية الرامية لافشال حكومة حماس، معتبرا ان «القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية تحاول الالتفاف على حكومة حماس من خلال جعل المنظمة الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني». وفيما يلي نص الحديث:

ـ ما هو موقفكم من توقيت العملية في تل ابيب ووصف الرئيس الفلسطيني ابو مازن للعملية بأنها حقيرة؟

ـ هذه عملية بطولية ونعتبرها انجازاً كبيراً ان تستطيع المقاومة ان تخترق كل الحواجز الامنية التي يضعها العدو الاسرائيلي بما فيها جدار الفصل العنصري وان يصل منفذ العملية الى عمق الكيان الصهيوني ويفجر نفسه ويوصل صوته للعالم اجمع ليقول ان الشعب الفلسطيني لا يزال شعبا حيا، اما حول تعليق محمود عباس بادانته للعملية فنحن نستنكر ونستغرب مثل هذا التصريح وخاصة التعبيرات التي استخدمها التي لا تليق برئيس سلطة فلسطينية وفق الادبيات السياسية ونحن بنفس الوقت نثمن موقف الحكومة التي ايدت العملية البطولية، ونقول انه كان يجدر بالاخ محمود عباس ان يدين العدوان الاسرائيلي خاصة انه يدرك ان الشعب الفلسطيني هو الذي يتعرض للذبح والقتل اليومي وهذه العملية جاءت في اطار الردع والرد ولم نكن من بدأ بذلك.

ـ هل تطالبونه اذن بالاستقالة على ضوء تصريحاته التي قلت انها لا تليق بمنصب الرئاسة؟

ـ نحن كحركة جهاد اسلامي لم نرد على هذا التصريح، الفصائل الفلسطينية بمجملها ردت حتى كتائب الاقصى التابعة لفتح، نحن لن ندخل في سجال داخلي مع الاخ محمود عباس وحريصون بالتالي على وحدتنا الداخلية وعلى ترتيب البيت الفلسطيني ونقول ان العدو الصهيوني يسعى الى ادخال الساحة الفلسطينية الى اقتتال داخلي من خلال تشديد الحصار على شعبنا ومواصلة عمليات الاغتيال واغلاق المعابر وتشديد الحصار على الحكومة الفلسطينية، ونحن سنفوت الفرصة عليه وبالمقابل نطالب محمود عباس بالاعتذار عن تصريحاته وان يبقى في خندق شعبه الفلسطيني ومنسجماً مع الحكومة وابناء شعبه.

ـ الا تعتقدون ان توقيت العملية حمل نوعا من الارباك للحكومة الفلسطينية بقيادة حماس خصوصا اننا نلاحظ تصدعا في مواقف بعض الدول تجاه حماس ورفضها لقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني او مقاطعة الحكومة الفلسطينية؟

ـ على الرغم من اننا لم نشارك في الانتخابات ولا في الحكومة الفلسطينية الا اننا اعلنا موقفا واضحا باننا نقف الى جانب الاخوة في حماس والى جانب الحكومة وندعمها في وجه ما يواجهها من ضغوط محلية وعربية ودولية من اجل افشال الحكومة وثنيها عن ثوابتها وسحبها الى مربع اخر خلاف المربع الذي انطلقت منه حماس وهو مربع المقاومة، واعتقد ان على المجتمع الدولي ان يحترم ارادة الشعب الفلسطيني الذي اوصل حكومة حماس لا ان يحاصرها وان يقاطعها بما فيه النظام العربي الذي يتجنب اللقاءات مع ممثلي الحكومة كما حدث في القاهرة وعمان ولذلك نقول اننا نتفهم هذه الاشكالات وهذا الضغط الذي تتعرض له الحكومة ونقول ان العملية تأتي في اطار دعم الحكومة ايضا فهي تؤكد على تمسك شعبنا بخيار المقاومة وردا على الجرائم الاسرائيلية المتلاحقة التي سقط فيها اكثر من عشرين شهيدا خلال عشرة ايام ولا ننسى جريمة اريحا واعتقال سعدات ورفاقه بتواطؤ امريكي بريطاني دون ان يحرك العالم ساكنا، وتأتي ايضا في اطار الرد على موفاز الذي اعلن استهدافه الخاص لحركة الجهاد الاسلامي حين قال انه سيخفي الجهاد الاسلامي من الوجود.

ـ ولكن حركة حماس اوقفت عملياتها منذ فترة طويلة واتجهت على ما يبدو الى العمل السياسي، اليست العملية ارباكا لها اذن؟

ـ العملية تأتي دعما لخيار حماس، حماس لم تتخل عن برنامج المقاومة، هي لا تمارس المقاومة الان وهي لا تزال تعلن ان المقاومة هي خيار الشعب الفلسطيني.

ـ الا تعتقد ان التباين في موقف الجهاد الاسلامي المتمسك بخيار المقاومة وموقف حماس الذي اتجه نحو العمل السياسي قد يؤدي الى نشوب خلافات بينكما على هذا الصعيد؟

ـ لا خلاف استراتيجياً بين الجهاد وحماس، نحن منسجمون بالرؤية والاستراتيجية بضرورة العمل على اعادة الحق الفلسطيني عبر خيار المقاومة، في الموضوع المرحلي التكتيكي اختار الاخوة في حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية والسلطة ونحن لنا موقف بان السلطة هي سلطة اوسلو ولا يمكن ان نشارك بها، هذا التباين نتيجة اجتهاد مختلف في بعض الامور ونحن نقول ان الاولوية الان هي استمرار الكفاح المسلح والمقاومة.

ـ لماذا لا تمنحون حركة حماس فترة من التهدئة لاتاحة الفرصة امامها لترتيب امورها في السلطة بمعنى وقف عملياتكم؟

ـ من يجب ان يمنح حماس الفرصة هو المجتمع الدولي وبعض الاطراف المحلية والداخلية التي تحاول ان تعيق وتضغط على حماس وتنازعها الصلاحيات، حتى في مؤسسة السلطة للاسف هناك من ينازع حماس ويشن عليهم حرباً غير معلنة حول تنازع الصلاحيات والاستئثار بالسلطة وهناك ضغط عربي ودولي بوقف حركة حماس هؤلاء من يريدون افشال حركة حماس وبالنسبة لنا لا تعارض مع البرنامج الذي طرحته حماس التي لا تزال تتبنى المقاومة وتغطيها كبرنامج حكومي.

ـ حماس طرحت فكرة هدنة طويلة الامد لاسرائيل مقابل انسحابها الى حدود العام 67 لماذا لا تتماشون مع هذا الطرح؟

ـ لكل له اجتهاده وهذا الموضوع لم يطرح ونحن لا نوافق على فكرة الهدنة طويلة الامد.

ـ حتى لو كانت شرط الانسحاب الى حدود عام 67؟

ـ موقفنا واضح لينسحب الاسرائيلي اولا وعندها لكل حادث حديث لا يمكن ان نوقف مقاومتنا دون اي ثمن، نريد ان نذكر الجميع اننا كنا من بادر الى التهدئة في حوار القاهرة وثبت للجميع ان اسرائيل لم تلتزم بها، فكيف نجدد هدنة جديدة، اسرائيل تريد هدنة من طرف واحد.

ـ لن تجددوا الهدنة اذن؟

ـ لا مجال للحديث عن هدنة ابدا في ظل تصعيد اسرائيلي، حزب كاديما فاز بالانتخابات الاسرائيلية والشارع الاسرائيلي الذي اتى به يدرك ان برنامجه هو التصعيد فهو يفتقد اي رؤية او افق سياسي، فهو يريد ان يرسم الحدود ويتحدث عن تهويد القدس، ويقول لا لعودة اللاجئين ولا للانسحاب الكامل من اراضي عام 67 فكيف يمكن الحديث عن تهدئة؟ اسرائيل تضغط على ابو مازن لادخال الشارع الفلسطيني الى اقتتال داخلي، وعلى الرغم من الادارة السيئة لابو مازن يحملونه المسؤولية بان عليه اعتقال رجال المقاومة، والدخول في صراع معها، ونحن نقول ان التصعيد الاسرائيلي سيكون له اثر مضاعف على المقاومة كلما ازداد التصعيد الاسرائيلي كلما ازداد رد الفعل وفي هذا ما يهدد استقرار المنطقة.

وصفوا اللقاء بأنه خيانة ودعم للارهاب

نواب اسرائيليون يطالبون بمحاكمة النواب العرب في الكنيست لأنهم التقوا بنواب حماس

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

ردا على قرار الحكومة الإسرائيلية بحرمان نواب حركة حماس المقدسيين من حق الإقامة، قام امس وفد عن القائمة الموحدة والعربية للتغيير، برئاسة رئيس القائمة الشيخ إبراهيم صرصور بزيارة لبيت عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، محمد أبو طير من حركة حماس، في حي صور باهر في القدس الشرقية المحتلة.

والتقى الوفد الذي ضم كلا من رئيس الحركة الإسلامية ورئيس القائمة، الشيخ إبراهيم صرصور، والنائب طلب الصانع والشيخ النائب عباس زكور، في منزل أبو طير، وبالنائبين عن حماس، أحمد عطون ومحمد طوطح.

ووصف الشيخ إبراهيم صرصور اللقاء مع نواب حماس بأنه كان بناء وأن الحديث دار حول سبل التوصل على وقف لإطلاق النار من الجانبين. وأضاف الشيخ إبراهيم صرصور يقول «لقد استمعنا إلى ما قاله نواب المجلس التشريعي من حركة حماس الذين أكدوا أن الشعب الفلسطيني يؤيد العودة لطاولة المفاوضات ويرفض العنف، وقد أعلنوا أنه لا يوجد شريك في الجانب الاسرائيلي، وفي حين أعلنت إسرائيل عن عودتها للمفاوضات فسوف يتم استئنافها.

يشار إلى أن رئيس الحركة العربية للتغيير، النائب العربي في الكنيست الاسرائيلي الدكتورأحمد الطيبي، كان طالب رئيس الحكومة الإسرائيلية، ايهود اولمرت في رسالة وجهها له، بإلغاء قرار الحكومة بحرمان النواب المقدسيين من حماس، من حق الإقامة، مؤكدا أنه لا يجوز حرمان أي إنسان من حقه في الإقامة، على خلفية انتمائه الديني أو السياسي.

هذا واثارت الزيارة التي قام بها نواب الوحدة عاصفة في الدولة العبرية، وطالب نواب اليمين المتطرف بتقديمهم الى المحاكمة.

وقالت صحيفة (معاريف) الاسرائيلية ان النائب يوئيل حسون من حزب اسرائيل بيتنا المتطرف والذي شغل في السابق نائبا لرئيس جهاز الامن العام (الشاباك) وجه رسالة شديدة اللهجة الى المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية المحامي مناحيم مزوز، وطالبه بمقاضاة النواب العرب الذين التقوا بممثلي حماس في القدس الشرقية المحتلة، بتهمة الخيانة العظمى. وجاء في رسالة النائب المتطرف حسون ان النواب العرب اثبتوا مرة اخرى ان ولاءهم الاولي هو للسلطة الفلسطينية وليس للدولة العبرية ولقوانينها. كما قام النائب اوفير بينس باز من حزب العمل الاسرائيلي بتوجيه رسالة مماثلة الى المستشار القضائي واعتبر الزيارة بانها بمثابة دعم للارهاب، لافتا الى انه لا يمكن ان نسامح النواب العرب على فعلتهم المشينة، على حد تعبيره. واضاف بينس باز ان الزيارة تثبت بشكل قاطع ان لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية ارتكبت خطأ عندما ردت الطلبات الموجهة اليها بشطب القائمة العربية الموحدة ومنعها من خوض الانتخابات للكنيست الاسرائيلي. اما النائب المتطرف افي ايتام فقال انه من غير المعقول ان يجتمع النواب العرب مع الد اعداء الدولة العبرية، مشيرا الى ان النائب طلب الصانع انتخب قبل عدة ايام ليكون عضوا في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست والتي تناقش القضايا الامنية الحساسة، وبالتالي اضاف ايتام انه لا يستبعد ان يستعمل الصانع اللجنة لتسريب معلومات حساسة الى حماس عن القضايا التي تثار في لجنة الخارجية والامن.

وكان نواب حماس الثلاثة اعلنوا انهم سيقدمون التماسا الى المحكمة العليا الاسرائيلية ضد قرار حكومة اولمرت بسحب الهويات منهم ومنعهم من السكن في مدينة القدس. كما اعلن النائب ابو طير انه سيتوجه الى القضاء الدولي في حالة رفض المحكمة العليا الاسرائيلية الالتماس الذي سيقدمه سوية مع زميليه.

تقرير للامم المتحدة يقول ان انتخاب لحود قبل عامين كان بضغط من سورية

الامم المتحدة ـ من ايفلين ليوبولد:

أفاد تقرير للامين العام للامم المتحدة كوفي عنان بأن سورية هددت البرلمانيين اللبنانيين وأعطتهم «تعليمات مباشرة» لضمان انتخاب الرئيس اميل لحود لفترة رئاسة ثانية.

وتشبث لحود وهو حليف قوي لسورية بالسلطة على الرغم من دعوات لاستقالته. ويقدم تقرير عنان الذي وزع في ساعة متأخرة أمس مزيدا من التفاصيل بشأن الضغوط التي مارستها سورية على أعضاء مجلس النواب اللبناني قبل عامين.

وأفاد التقرير ان سورية نفت جميع تلك المزاعم.

وأدى تعديل في الدستور اللبناني في أيلول (سبتمبر) عام 2004 الى تمكين لحود من تولي فترة ولاية ثانية مدتها ثلاث سنوات مما أدى لصدور قرار مجلس الامن رقم 1559 الذي يطلب خروج القوات السورية من لبنان وعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

ولكن عنان لم يلحظ تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالدعوات لاجراء انتخابات جديدة حيث ألغيت عدة اجتماعات لمجلس الوزراء اللبناني أو أرجئت بسبب الاشكاليات الخاصة بحضور لحود.

وفي أحد هوامش التقرير قال تيري رود لارسن مبعوث الامم المتحدة الذي أعد التقرير كمتابعة للقرار 1559 انه تحدث مع 11 برلمانيا لبنانيا. ونسب التقرير اليهم القول انهم تعرضوا «لضغوط وتهديدات» من جانب الامن السوري واللبناني للتصديق على القانون الذي يمدد ولاية لحود.

وأفاد التقرير ان «الغالبية العظمى من أعضاء البرلمان أكدوا انهم تلقوا تعليمات مباشرة من المخابرات العسكرية السورية في لبنان» وانه قيل لهم ان عدم التنفيذ «قد يهدد أمن واستقرار لبنان وان سلامتهم الشخصية ستكون معرضة للخطر».

وأضاف ان «عددا من البرلمانيين تحدثوا عن محادثات جرت بينهم ورئيس الوزراء السابق الحريري الذي أكد وجود التعليمات وانه أشار الى ان هناك خطرا يتهدد حياته اذا لم يمر التمديد (لفترة ولاية الرئيس) بنجاح في البرلمان».

وسحبت سورية قبل عام قواتها التي نشرت في لبنان عام 1976 بعد اندلاع الحرب الاهلية وحدث ذلك في اعقاب مقتل رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الاسبق و22 اخرين في تفجير في بيروت القى كثيرون اللوم فيه على سورية وهو ما تنفيه دمشق.

وفجر الحادث احتجاجات شعبية مناهضة لسورية. ونقل التقرير عن البرلمانيين القول ان التعليمات الخاصة بالتصويت نقلها رئيس المخابرات العسكرية السورية في لبنان أو رئيس فرع المخابرات السورية في بيروت. (رويترز)

الرئيس الفرنسي يعتبر أن حل النزاع يبدد الشعور بالظلم

الحكومة الفلسطينية تعتبر موقف شيراك من المساعدات «ايجابيا»

■ غزة ـ اف ب: اعتبرت الحكومة الفلسطينية امس الخميس موقف الرئيس الفرنسي جاك شيراك المؤيد للابقاء على المساعدات للشعب الفلسطيني «لاسباب انسانية موقفا جيدا ويدل على توجه ايجابي».

وقال غازي حمد الناطق الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية لوكالة فرانس برس «ان هذا الموقف نعتبره موقفا جيدا وموقفا يدل على توجه ايجابي واعتقد ان هذه الصورة الحقيقية التي يجب ان تعيها كل الدول الاوروبية لانه بالفعل يدفع الشعب الفلسطيني الان ثمن اختياره الديمقراطي».

واضاف «ونتمنى ان تترجم هذه الرؤية الى موقف عملي من خلال التراجع عن الموقف الاوروبي في قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني او قطع العلاقات السياسية مع الحكومة الفلسطينية».

وقال حمد «نحن نقدر هذا الموقف جيدا وفرنسا كانت لها دوما مواقف ايجابية تجاه الشعب الفلسطيني خصوصا في الموقف السياسي واحيانا كانت لها مواقف جريئة خصوصا في انتقاد اسرائيل وممارسات اسرائيل لكن كنا نتمنى ان يتطور ويتقدم الموقف الفرنسي اكثر للتعامل الرسمي مع الحكومة الفلسطينية باعتبارها حكومة شرعية ومنتخبة».

وكان شيراك اعلن الاربعاء تأييده للابقاء على المساعدات للشعب الفلسطيني «لاسباب انسانية»، مؤكدا انه سيبحث ذلك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وقال شيراك ان «جعل الشعب الفلسطيني يدفع ثمن» وصول حماس الى السلطة عبر قطع المساعدات عنه «ينم عن سوء تصرف سياسي» وذلك اثناء مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة.

وعلق الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة مساعداتهما المباشرة للحكومة الفلسطينية برئاسة حماس مطالبين الحركة بالاعتراف باسرائيل والتخلي عن العنف.

ومن جهة اخرى قال الرئيس الفرنسي أن التوصل إلى حل حقيقي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من شأنه أن يبدد إلى حد بعيد الشعور بالظلم.

وقال شيراك في خطاب ألقاه في حفل الافتتاح الرسمي للجامعة الفرنسية في مصر التي تقع في منطقة الشروق إحدى ضواحي القاهرة «ان التوصل إلى حل حقيقي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يتسبب بالكثير من عدم الفهم والإحباط والألم من شأنه أن يبدد إلى حد بعيد الشعور بالظلم».

«الانروا» تنفي لـ«القدس العربي» طلب اسرائيل تجهيز خطة لاستلام المدارس الحكومية بغزة بحال انهيار السلطة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

نفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الانروا» في قطاع غزة امس ان تكون الحكومة الاسرائيلية او وزارة الدفاع طلبت منها اعداد خطة لاستلام المدارس الحكومية الفلسطينية في حال انهيار السلطة وحكومتها الجديدة.

وقال عدنان ابو حسنة الناطق الاعلامي باسم «الانروا» في غزة لـ«القدس العربي» امس «لم تطلب منا لا الحكومة الاسرائيلية ولا وزارة الدفاع تجهيز خطة لاستلام المدارس الحكومية في حال انهيار السلطة وسقوط حكومتها، لان صلاحياتنا تنحصر فقط بالاجئين الفلسطينيين داخل مخيماتهم، ولا تتعدى تلك الحدود».

واضاف ابو حسنة ان وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تسعى لمساعدة اللاجئين وزيادة الدعم المالي لبرنامج الطوارئ الخاص بهم في مخيماتهم في ظل ازدياد نسبة الفقر في صفوفهم.

وكانت مصادر صحافية فلسطينية ذكرت امس ان وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين رفضت حتى الان الانصياع لطلب وزارة الدفاع الاسرائيلية اعداد خطة طوارئ لاستلام ادارة وتشغيل المدارس الحكومية في حال سقطت حكومة اسماعيل هنية.

وذكرت المصادر ان الطلب المذكور الذي احيط بالكتمان يدور حول المدارس الحكومية في قطاع غزة بالذات، الا ان وكالة الغوث رفضت الاستجابة لهذا الطلب مؤكدة ان الامر يخالف مبادئها وخدماتها التي يقتصر تقديمها على اللاجئين والنازحين في مخيمات اللجوء.

واوضحت المصادر ان مسؤولاً فلسطينياً في مخيمات اللاجئين اكّد النبأ وقال ان الوكالة ابلغت اسرائيل بانها لن تشرف سوى على مخيمات اللاجئين وانها لن تتساوق مع الطلب الاسرائيلي رغم تفهمها لحالة الجوع والضنك الذي يعانيه باقي السكان الفلسطينيين.

وكانت وكالة الغوث الدولية تأسست في الدورة الرابعة للجمعية العامة للامم المتحدة واستنادا الى التقرير المؤقت لبعثة الامم المتحدة لاجراء المسح الاقتصادي للشرق الاوسط وقرار الامين العام رقم 302 في 8 ديسمبر 1949 بند 4 وهو قرار مطول يتلخص من 22 بندا ومن اهمها البند الخامس والسادس والسابع.

واكد البند الخامس على ضرورة استمرار المساعدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين بغية تلافي احوال المجاعة والبؤس بينهم ودعم السلام والاستقرار. ويشار الى انه ومنذ مطلع الثمانينيات تراجع تقديم الخدمات والاغاثة للاجئين بصورة حادة اذ توقف صرف حصص الاعاشة للاجئين المسجلين تحت فئة «او» في سورية والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة واقتصرت الخدمة على العسر الشديد، فمن اصل حوالي 4 مليون لاجئ يحصل 5 % فقط على الاعاشة.

ومنذ اندلاع انتفاضة الحجارة عام 1987 تحولت الاعاشة الى مساعدات طارئة، ولا تشمل مساعدات العسر الشديد سوى الارامل والايتام والعجزة والمسنين والمرضى وذوي العاهات والمسجونين.

وفي العام 1994 اطلقت الوكالة برنامج تطبيق السلام، والذي يتساوق مع اوسلو، وفي السياق يشير تقرير المفوض العام للوكالة سنة 1998 ـ 1999 ان برنامج تطبيق السلام ما يزال القناة الرئيسية للتمويل المشاريعي للانشطة في برامج الوكالة في مجالات الصحة والتعليم والاغاثة.

هذا وكانت حكومة شارون الثانية عام 2004 حاولت التصدي لبرامج الوكالة في مساعدة اللاجئين بقطاع غزة، واعاقة عمل المسؤ